

**Turkish intervention in Iraq 1925- 1958**

Assist. Prof. Fatma Hussein Salomi, PHD  
ALMUSTANSIRIYAH UNIVERSITY  
College of Education - Department of History  
[dr.fatma2007@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:dr.fatma2007@uomustansiriyah.edu.iq)

DOI: [10.31973/aj.v2i140.3622](https://doi.org/10.31973/aj.v2i140.3622)

**Abstract:**

My research which is under the title " Turkish interference in Iraq – 1925 – 2015 " summarized the real beginnings for this interference is started from Mosel problem on 25 July1925 till the outbreak of 14 July revolution 1958. This research shows different stages for this interference through topics and several demands according to the importance of the first stage and claim in Mosel and trends of Turkish authorities in this aspect.

Then took new stages from 1930 – 1940 – 1950 with all events and developments within this period, such as " Saadabad Convention and Baghdad Pact " and their influence upon the relation of Iraq with its neighbor countries, besides the research deals with water crisis which was one of the important different matters along with the Turk community which was regarded by Turkish authorities the most important issue regarding it.

This study aimed at explaining the reasons behind this interference and the most important issues concerning the relations between two countries which continued for a long time. Finally, the research presents the most important conclusions which perceived from the implications of this interference which goes back to long years especially since the first world war and events and developments after.

Despite the demarcation of the boundaries between the two countries, but still the differences are existed in many cases. The most difficult difference is the water crisis which influenced upon the Iraqi economy such as electricity, agriculture and other sectors till nowadays.

Keywords: Iraq, Turkey, war, economy, electricity

## التدخل التركي في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٨

أ.م.د. فاطمة حسين سلومي

كلية التربية/ قسم التاريخ /الجامعة المستنصرية

## (مُلخَصُ البَحْث)

يتخلص بحثنا الموسوم (التدخل التركي في العراق ١٩٢٥-١٩٥٨) البدايات الحقيقية لهذا التدخل بدءاً من مشكلة الموصل في ٢٥ تموز ١٩٢٥ وحتى قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨... إذ يبين هذا البحث المراحل المختلفة لهذا التدخل. ومن خلال مباحث ومطالب عدة منطلقين في مدى أهمية المراحل الأولى والمطالبة بالموصل وتوجهات تركيا في هذا الجانب ليأخذ فيما بعد مراحل ١٩٣٠ - ١٩٤٠ - ١٩٥٠ وكل ما مر بها من تطورات من أهمها ميثاق سعد آباد وحلف بغداد وتأثيرهما على علاقات العراق بجيرانه، فضلاً عن ذلك تناول البحث أزمة المياه التي كانت من النقاط الخلافية المهمة والقضية التركمانية، التي كانت تركيا تعدها من أهم القضايا التي تهمها... لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح أسباب التدخل، وأهم الاستنتاجات البحثية، التي استشفت من مضامين هذا التدخل والذي يعود لسنوات طويلة وتحديداً منذ الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أحداث ومستجدات رغم ترسيم الحدود بين البلدين إلا أن الخلافات بقيت قائمة ولسنين طويلة، ولعل أصعب هذه الخلافات هي أزمة المياه التي أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد العراقي كالكهرباء والزراعة وغيرها الكثير ومستمرة إلى وقتنا الحاضر.

الكلمات المفتاحية: العراق، تركيا، الحرب، الاقتصاد، الكهرباء

## المقدمة Introduction :

إنَّ التغلغل في التدخلات الخارجية في العراق واضحاً ومنذ الحرب العالمية الأولى، ولعل مدة بحثنا دليل على هذا التدخل الذي أخذ أبعاداً وتداعيات مهمة وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. والتي انعكست بشكل وبآخر على الواقع العراقي، إذ شهدت العلاقات بين البلدين عدم الاستقرار بسبب التدخل في جزئيات الشأن العراقي والذي يعود إلى اسباب عدة أهمها فشل الدولة العثمانية آنذاك الحصول على ولاية الموصل أبان الاحتلال العثماني للعراق وذلك بعد أن أقرت عصبة الأمم في ٢٥ تموز عام ١٩٢٥ أحقية العراق بالموصل. وتم أرساء الحدود بين الدولتين ليستمر هذا التدخل حتى بعد حلها ولتتطلق أزمة جديدة والمتمثلة بأزمة المياه التي ظهرت في تموز عام ١٩٢٣ والتي أدت إلى خلق حالة من التوتر بين العراق وتركيا استمرت فيما بعد حتى قيام ثورة ١٤ تموز

عام ١٩٥٨ بعد مجيء الزعيم عبدالكريم قاسم . ومن هنا يأتي بحثنا الموسوم (التدخل التركي في العراق (١٩٢٥-١٩٥٨) ليعزز وبإطار تاريخي هذا التدخل ومن خلال مبحثين، عنوان المبحث الأول "الإطار التاريخي للتدخل التركي في العراق" والذي يضم مطلبين عنوان المطلب الأول:

بدايات الخلاف بين العراق وتركيا وإلى بداياته والمتمثل:

(أ) بمشكلة الموصل عام ١٩٢٥ التي شكلت نقاط خلاف واضحة في تلك المدة  
 (ب) التوجهات التركية تجاه العراق بعد مشكلة الموصل، أما المطلب الثاني فعنوانه : أبعاد ودلالات العلاقات بين الدولتين (١٩٣٠-١٩٤٠) من خلال: (أ) مرحلة الثلاثينات والأربعينيات وكل ما مررت به هذه المرحلة من تطورات و (ب) ميثاق سعد آباد وأثره على البلدين ومدى عده خطوة في تعزيز علاقات العراق مع جيرانه في حين المبحث الثاني فعنوانه "مرحلة الخمسينات وأهم تطوراتها والذي يستعرض في مطلبين: (أ) بدايات الحلف، والذي يفصل بدايات انطلاقه في المنطقة ثم : (ب) تداعياته على المنطقة . وهنا يوضح التأثيرات التي أداها الحلف على المنطقة العربية وأهم مسباته، أما المطلب الثاني فعنوانه أهم الأزمات في تلك المدة وهنا يتناول (أ) أزمة المياه وتأثيرها الكبير على العراق من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ثم.. (ب) القضية التركمانية والتي كانت تركيا تعدها من القضايا المهمة من منطلق كونها كانت الصوت الذي يمثل تركمان العراق ثم يختتم البحث بالخاتمة والاستنتاجات وأهم المصادر والمراجع، لذلك سنحاول في هذه الدراسة بيان..

### أهداف الدراسة Study Aims:

تسعى دراستنا إلى تحقيق الاهداف التالية:

١. التعرف على الجذور التاريخية للتدخل التركي في العراق .
٢. معرفة أهم النقاط الخلافية المزمدة بين البلدين .
٣. الوقوف على أهم المشكلات والتي كانت من ابرزها مشكلة الموصل والقضية التركمانية .

### أهمية الدراسة the importance of studying:

تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين الأولى.. تاريخية والتي من خلالها يتم معرفة الإطار التاريخي المهم للتدخل التركي والذي كان منذ الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من احداث وتطورات داخلية مرت بالعراق منذ تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١، أما الأهمية الثانية فهي سياسية والمتمثلة بان هذه التدخلات تعود لأسباب سياسية وعلى مدى الحكومات المتعاقبة على العراق .

**مشكلة البحث Research problem:**

تعددت الدراسات التي تناولت التدخلات التركية في العراق وركز بعضها على أسباب التدخل إلا أن أغلبها لم يشر الى التداعيات المهمة لهذه التدخلات التي كانت أغلبها ضمن إطار تاريخي بعيد المدى. ومن هنا تتضح معالم المشكلة البحثية.

**منهجية الدراسة Study Methodology:**

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي وبإطار تحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع والتي تناولتها اغلب المصادر والمراجع.. وبيان الاساليب المختلفة لهذا التناول خاصة إن التدخل التركي في العراق أخذ أشكال مختلفة لهذا فمن الطبيعي ان يكون المنهج التاريخي له الأولوية في هذا البحث.

**المبحث الأول**

**الإطار التاريخي للتدخل التركي في العراق****The historical framework of the Turkish intervention in Iraq**

**المطلب الأول : بدايات الخلاف بين العراق وتركيا:**

**The beginnings of the dispute between Iraq and Turkey**

أ- مشكلة الموصل

المتتبع لطبيعة التطورات التي رافقت التدخلات التركية في العراق، يجد أنها مرت بالعديد من التحولات السياسية والاقتصادية أبرزها مشكلة الموصل التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى واندحار الدولة العثمانية أمام الحلفاء الذين بدأوا بتقسيم ممتلكاتها عندما احتلت بريطانيا العراق بولاياته الثلاث البصرة وبغداد ومن ثم الموصل التي احتلها بعد توقيع هدنة (مودروس في ٣٠ تشرين أول ١٩١٨)\*.

وفي عام ١٩٢١ وانطلاق تأسيس الدولة العراقية لم تنس تركيا مصالحها وارتباطها بولاية الموصل التي تعدّها تمثل اربيل، كركوك، السليمانية أو كما تسمى في الادبيات البريطانية (كرديستان الجنوبية) إذا كانت تركيا تطالب بولاية الموصل. وهذا ما أكدته في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ ضمن المادة الأولى من ميثاقها الوطني والذي تضمن بان اغلبية سكان ولاية الموصل هم من الأتراك الاكراد، كما ان أنهم مرتبطين اقتصادياً وثقافياً بتركيا (معوض، ١٩٩٨: ٦) (Mueawad, 1998: 6)، إزاء ذلك اتجه الأتراك إلى إنشاء العديد

(\*) قبل الحرب العالمية الأولى وقعت الدولة العثمانية المنهارة أصلاً الهدنة مع بريطانيا في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ سميت بهدنة (مودروس) كانت الغاية منها ايقاف العمليات العسكرية كافة بين الدولتين، وفي الثاني من تشرين الثاني أي بعد (٣) ايام من توقيع هدنة مودروس، دخل الجنرال البريطاني السير ويليام مارشال ولاية الموصل إلا أنه واجه مقاومة عنيفة من قبل الأتراك لغاية ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه فأسره بالكامل: للمزيد ينظر: (مجلة الكاردينيا، العدد (١) في ٢٤ آب/ ٢٠١٣: ٢) (Cardinina Magazine, : 22013, No: 1).

من الجمعيات الثقافية التي تدعو إلى عودة الاترك إلى الموصل .. ووصل الأمر إلى تحشيد قوات عسكرية في زاخو وراوندوز ورائية وقصف القرى العراقية بالمدفعية والطائرات والدعوة علناً على ان الهدف من ذلك هو استعادة ولاية الموصل، كل ذلك جعل تركيا تبرر ذلك بأن القوات البريطانية المحتلة للعراق دخلت الموصل بعد هدنة مودروس ، لذلك فالاحتلال باطلاً وقد رفع الأمر إلى عصبة الأمم (معض، ١٩٩٨: ٤٩) ( Mueawad, 1998: 49) التي دعت إلى تشكيل لجنة في ٣٠ أيلول عام ١٩٢٤ وأرسالها إلى المنطقة لجمع المعلومات ودراسة الوثائق وتقصي الحقائق ، إذ تكونت اللجنة من الكونت باول نيكي (Paul Nielke) الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر السابق وفيرسن وزير السويد المفوض في رومانيا والمتخصص في شؤون البلقان والعميد المتقاعد البلجيكي باولص (جريدة المؤتمر العراقية ، العدد ٢٩٨٣، في ٥ حزيران ٢٠١٤: ٣) (Al-Mutamar Iraqi newspaper, 2014, No: 2983: 3) ، قامت اللجنة بزيارة ولاية الموصل وأجرت استطلاعاً تفصيلياً واستمعت إلى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي (دون مؤلف، ١٩٨٣: ٦٧١) (without author, 1983: 671) ، فضلاً عن ذلك قام اعضاء اللجنة بجولات في المدن والقصبات وعقدوا مع الاعيان والوجهاء وكوّنوا فكرة عن عامة المجتمع وجمع الكثير من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والاثنية التي بدأت ضرورية لانجاز مهمتهم وقد توصلت اللجنة إلى الآتي (رؤوف، ١٩٧٥: ٧٥) (Rawuwf, 1975: 75):

١. فيما يخص الطابع الجغرافي لم يكن النزاع حول تعيين خط حدود ، بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان.
٢. فيما يخص الحجج العنصرية، اكدت اللجنة ان سكان الموصل هم اكراد وعرب ويهود ومسيحيون واتراك ويزيدون، إذ يؤلف الاكراد اكثرية السكان (رؤوف، ١٩٧٥: ٧٧) (Rawuwf, 1975: 77).
٣. أما خلاصة الحجج الاقتصادية بان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ومن الخطأ فصلها عن الاراضي العراقية اقتصادياً.
٤. كما ان التبريرات العسكرية تؤكد ان خط بروكسل خط عسكري جيد وان الخط الذي افترضته الحكومة التركية ينقسم إلى قسمين الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة والثاني بين نهر دجلة والحدود الايرانية ، فالصحراء حداً عسكرياً ممتازاً إلا أن قيمة القسم الثاني ضعيفة (جريدة المؤتمر العراقية ، العدد ٢٩٨٣، في ٥ حزيران ٢٠١٤: ٣) (Al-Mutamar Iraqi newspaper, 2014, No: 2983: 3). وعليه قدمت اللجنة هذا التقرير إلى عصبة الامم في ١٦ تموز عام ١٩٢٥ والتي أقرت ان تكون جميع المناطق المتنازع عليها ضمن المملكة العراقية بشرط ان تبقى تحت الانتداب

البريطاني مدة (٢٥) سنة (حسين، ١٩٦٧: ٣٥) (Hussain, 1967: 35). وقبلت تركيا القرار بعد عام من صدوره وارضاءً لها ولم يرد ذكر لأستقلال الاكراد أو حكمهم الذاتي (جريدة المدى العراقية، العدد ٣٢٣٤ في ١٢/٧/٢٠١٤، ص ٣) (Al Mada Iraqi newspaper, 2014, No: 3234: 3).

وهذا يعني إن مجلس العصابة وافق على الآتي (عبد الحي، ١٩٩٧: ٤٥) (Abdul Hai, 1997: 45) (http://www.gilg.amish.org]GILGAMISH):

١. اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق.
٢. دعوة الحكومة العراقية تقديم معاهدة جديدة مع العراق. تضمن استمرار الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا. وقد قابل الشعب العراقي القرار بأرتياح مع تحفظ على الفقرة الثانية ووافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل إلى العراق مقابل تعديل بسيط على خط الحدود وكذلك حصولها على حصة من نفط الموصل (جريدة المؤتمر العراقية ، العدد ٢٩٨٣، في ٥ حزيران ٢٠١٤: ٣) (Al-Mutamar Iraqi newspaper, 2014, No: 2983: 3). وعليه قدمت اللجنة هذا. وبذلك فمشكلة الموصل وما تمخض عنها من نتائج اللجنة افرز إلى حد كبير أرساء الحدود بين الدولتين العراقية والتركية وفتحت صفحة جديدة من العلاقات الدولية والإقليمية بين تركيا وبريطانيا (جريدة المؤتمر العراقية ، العدد ٢٩٨٣، في ٥ حزيران ٢٠١٤: ٣) (Al-Mutamar Iraqi newspaper, 2014, No:2983:3). وعليه قدمت اللجنة هذا.

### ب- التوجهات التركية تجاه العراق بعد مشكلة الموصل

بعد توقيع المعاهدة الثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران عام ١٩٢٦ التي اعترفت ببقاء مدينة الموصل جزءاً من العراق والتنازل عن ادعاءاتها بشأنها مقابل منحها ١٠% من عائدات النفط المستخرج من الموصل لمدة (٢٥) عاماً، وعلى الرغم من ذلك استمرت تركيا بنهجها بأنها خسرت الموصل وأن الحل كان مجحفاً بحقها. الأمر الذي ثار شكوك كثيرة للحكومة العراقية آنذاك بشأن المطامع التركية (حسن، ٢٠٠٦: ١٠١) (Hassan, 2006: 101). وبين هذا وذاك بقيت بريطانيا غير مطمئنة من أطماع تركيا الكمالية في ولاية الموصل والثروات النفطية في تلك الولاية والمناطق الأخرى (حسن، ٢٠٠٦: ١٠٤) (Hassan, 2006: 104)، نقاط الخلاف هذه بدأت تنعكس بشكل وبأخر على طبيعة العلاقات بين الدولتين ، إذ بقيت مشكلة الموصل احد العوامل المهمة التي كانت تثار بين فترة وأخرى كلما تعرض أمن العراق لتهديدات ومخاطر داخلية وخارجية.

المطلب الثاني: أبعاد ودلالات العلاقات بين الدولتين ١٩٣٠ - ١٩٤٠:

### Dimensions and implications of the relationship between the two countries 1930-1940:

#### أ. في مرحلة الثلاثينات والاربعينات

وبعد سنوات طويلة من هذه العلاقات أخذت شكلاً آخر وذلك عندما توجه الملك فيصل الأول إلى تركيا في ٦ تموز عام ١٩٣١ واستقبله من قبل الرئيس التركي كمال اتاتورك في انقرة وتصريحه المعروف.

"ان جميع المقتضيات الجغرافية وضرورات المصالح المادية والمعنوية تحتم التعاون بين الاقطار العربية وتركيا" (جريدة المدى العراقية، العدد ٣٢٣٤ في ١٢/٧/٢٠١٤، ص ٣) (Al Mada Iraqi newspaper, 2014, No: 3234: 3)، إلا أن الأمر اختلف فيما بعد وفاة الملك فيصل المفاجئة في عام ١٩٣٣ لتزداد الأمور تعقيداً، إذ كانت تركيا تراقب الوضع الداخلي في العراق وأبدت عدم ارتياحها، وحاولت التدخل من خلال ابداء الرأي والمشورة لإقرار هذا الوضع إلا أن العراق رفض ذلك معتبراً أن العراق يبقى صديقاً لتركيا ولا يؤثر عليه أي تبدل حكومي (الخوري، ١٩٤٦: ١١٧) (AlKhoury, 1946: 117).

إن التدخلات التركية تعززت في استمرار وتأييد العراق للعلاقات معها على الرغم من كل الظروف، حتى تطور الأمر اثناء انقلاب بكر صدقي في ٢٩ تشرين أول عام ١٩٣٦. هذا الانقلاب جعل تركيا تهتم بمسألتين الأولى استقرار الاوضاع السياسية والثانية الاحتفاظ بصداقة بريطانيا (المبارك، ١٩٧٧: ٧٧) (Almubark, 1977: 77)، إذ شهدت هذه المرحلة تبادل الوفود والزيارات بين الدولتين إذ توجه ناجي الاصيل وزير خارجية العراقي إلى تركيا في ٢١ نيسان عام ١٩٣٧ لبحث جملة من القضايا المشتركة من أهمها: تحديد احكام الفصل الثاني من المعاهدة العراقية- التركية- البريطانية الموقع في ٥ حزيران عام ١٩٢٦ التي تؤكد تحديد الحدود النهائية بين البلدين (المبارك، ١٩٧٧: ٧٩) (Almubark, 1977: 79)

#### ب. ميثاق سعد آباد وأثره على البلدين.

يتعزز بعد ذلك في توقيع (ميثاق سعد اباد في ٨ تموز عام ١٩٣٧ بين العراق وتركيا وايران وافغانستان هذا الميثاق الذي أمتدحه مصطفى كمال اتاتورك إذ أعده خطوة مهمة جديدة في سياسة الصداقة والتقارب التي تتبعها السياسة الخارجية التركية إزاء الدول الشرقية (السبعاوي، ١٩٧٨: ٩) (Alsabaawy, 1978: 9). إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أفرزت نوع من هذه حريات للعلاقات نحو الأفضل (السبعاوي، ١٩٧٨: ١٠) (Alsabaawy, 1978: 10). وذلك بسبب ما افرزته هذه الحرب من مشكلات اقتصادية كبيرة دفعت كلا الدولتين إلى التشاور والتفاهم من اجل تأمين حاجتها للوقود اثناء الحرب

واحتتمالية انقطاعه، مما جعل تركيا تبدي رغبتها في شراء النفط ومشتقاته من العراق (النعمي، ١٩٧٥: ٤) (Al-Nuaimi, 1975: 4).

أخذت فيما بعد دلالات وابعاد هذه العلاقات بين الدولتين شكلاً آخر بعد عام ١٩٤٠ وذلك عندما شكل في آذار من العام نفسه رشيد عالي الكيلاني وزارته التي اعلن في منهاجه ضرورة تقوية صلات التعاون مع الدول المنضوية في ميثاق سعد آباد (النعمي، ١٩٧٥: ٦) (Al-Nuaimi, 1975: 6).

غير إن مديات الأحداث سارت خلافاً لذلك بعد قيام حركة مايس عام ١٩٤١ إذ أبدت تركيا إن استقرار الأوضاع السياسية في العراق أمر يهم تركيا لهذا اتخذت قراراً بالوساطة بين الحكومة العراقية والبريطانية لإيقاف النزاع المسلح وكان ابرز شروطها (الأدهمي، ١٩٨٠: ٧٠-٧١) (Al'Adhami, 1980: 70-71):

١. عودة القوات العراقية في أطراف الحبانية إلى مواقعها الأصلية.
  ٢. اعتراف بريطانيا بحكومة رشيد عالي الكيلاني.
  ٣. تحرك القوات المرابطة في البصرة إلى المواقع المقررة لها من دون تأخير.
  ٤. موافقة الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القوات العسكرية.
- قبولت هذه الوساطة من قبل بريطانيا بالرفض وأصررت على مواصلة الحرب. لتشكل أي الوساطة آخر نشاط للسياسة الخارجية التركية تجاه ما يحدث في العراق (الأدهمي، ١٩٨٠: ١٨) (Al'Adhami, 1980: 18).

## المبحث الثاني

### مرحلة الخمسينات وأهم تطوراتها

#### Fifties stage Its most important developments

المطلب الأول: حلف بغداد وتداعياته على العراق:

#### The Baghdad Pact and its repercussions on Iraq

انطلقت العلاقات بين البلدين في مرحلة الخمسينات ضمن إطار التحالفات ، فبعد تأليف نوري السعيد وزارته سعى على الصعيد الداخلي والخارجي عقد ميثاق فقام بزيارة إلى تركيا مبدياً رغبته في انضمام العراق إلى الحلف التركي - الباكستاني أو بما يسمى بحلف بغداد وأجرى مباحثاته مع عدنان مندريس<sup>(\*)</sup> رئيس وزراء تركيا في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٥٤ تناولت قضية الدفاع عن الشرق الأوسط وعلاقات الدول العربية والعراق بالميثاق

(\*) عدنان مندريس تولد ١٨٩٩ درس الكلية العسكرية في اسطنبول ومدرسة الحقوق في أنقرة ، أنضم إلى حزب الشعب الجمهوري ممثلاً عن مقاطعة أدنه وقد بقي إلى عام ١٩٤٥ ، حيث طرد منها في نفس السنة وأسس مع مجموعته الحزب الديمقراطي الذي استطاع الفوز في انتخابات عام ١٩٥٠ واستمر بالحكم حتى انقلاب ١٩٦٠ ، وتم إعدامه من قبل الانقلابيين. للمزيد ينظر (الزامل، دون تاريخ: ٦) (Zamili, undated: 6)

التركي - الباكستاني . وفي نهاية المباحثات أتفق الجانبان على أن السلامة الإقليمية لكل من العراق وتركيا تحتم التعاون بينهما وان يكون للعراق دور في الحلف والمتمثل بحماية الممرات الشرقية وآبار النفط وتسهيل وتأمين وصول المساعدات الضرورية لتركيا والتعاون في المجالات كافة (شكري، ١٩٧٨: ١٥) (shukri, 1978: 15). هذه الزيارة عززت في ٢٣ شباط عام ١٩٥٥ التوقيع على ميثاق التعامل المتبادل بين العراق وتركيا والذي نصت مادته على تعاون الدولتين لغرض حماية كيانهما وبعد التوقيع عن هذا الميثاق بادر جلا بباير رئيس الجمهورية التركية بزيارة إلى العراق في ٥ آذار عام ١٩٥٥ وردها بعد ذلك الملك فيصل الثاني في ٢٦ حزيران عام ١٩٥٥ ليعزز التعاون فيما بعد والذي عدّ خطوة جديدة في تاريخ العلاقات الودية بين البلدين (شكري، ١٩٧٨: ١٦٧) (shukri, 1978: 167). وبعد أن أصبح العراق عضواً في الحلف. حاول نوري السعيد إقناع العديد من الدول للانضمام للحلف وفي مقدمتها مصر وسوريا إلا أن هذه الدول رفضت لقناعتها بان مصدر الخطر الحقيقي على المنطقة يأتي من (إسرائيل) وحلفائها الذين يقفون وراء تشكيل هذا الحلف ، الذي استمر حتى عام ١٩٥٨ إذ انسحب العراق منه بعد قيام ثورة رئيس الوزراء العراقي (عبد الكريم قاسم) في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وهي خطوة كانت متوقعة ما إذ تكونت علاقاته مع الاتحاد السوفيتي - الذي يسمح له بإعادة فتح سفارته في بغداد ففي عام ١٩٥٩ وقع العراق اتفاقية موسعة مع موسكو منح فيها العراق قرصاً قيمته ما يقارب الـ(٥٥٠) مليون و (٤٨) مليون دينار عراقي لتغطية (٤٣) مشروعاً صناعياً وتتموياً إذ كانت المبالغ تستخدم في المعدات الصناعية لصناعات الصلب والكهرباء والزجاج والنسيج ومشاريع السكك الحديدية واستكشاف النفط والمساعدة في تسهيل عمل برنامج الإصلاح الزراعي (فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر) ( Phoebe Mar, A History of Contemporary Iraq). وفي أواخر عام ١٩٥٨ تم تسليم سرب من مقاتلات ميغ (١٥) و (١٧) و (٢١) وطائرات نقل وسمتيات وفي شباط من العام نفسه جرى تسليم (١٥٠) دبابة سوفيتية فضلاً عن إعادة تنظيم القوة الجوية العراقية (أحمد، دون تاريخ: ٣٤-٣٥) (Ahmed, undated: 34-35).

#### ب- تداعياته على المنطقة العربية

وعلى هذا الأساس يعد حلف بغداد أقل الأحلاف نجاحاً في فترة الحرب الباردة خاص بعد انسحاب العراق منه بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وتبني الزعيم عبد الكريم قاسم سياسة محايدة والذي سعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك إن الحلف نأى بنفسه عن الصراع العربي الإسرائيلي في فترة الستينات وأمتنع تقديم العون لباكستان في نزاعها مع الهند وبعد غزو تركيا لقبرص عام ١٩٧٤ أوقفت الولايات

المتحدة الأمريكية صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف مساعداتها العسكرية لتركيا، كما ان الحلف فشل في مد نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي وطد علاقاته في الشرق الأوسط مع مصر وسوريا والعراق واليمن والجنوب والصومال (http://www.moqatel.com/openshave/Behoth/monzmat3/Half Baghdad ) (index.htm).

المطلب الثاني: أهم الأزمات في تلك المدة:

### The most important crises of that period

#### ١- أزمة المياه :

بعد قيام ثورة ١٤ ثورة تموز عام ١٩٥٨ حاول عبد الكريم قاسم بناء سياسته الخارجية على أساس واضح المعالم، إذ غلبت سياسته تبني مواقف متناقضة ومنافسة، فبعد تنامي عزل العراق عن الدول العربية والإسلامية وانسحاب العراق من الجامعة العربية بدأ ينمي علاقاته مع تركيا وإيران وقد برز خلال هذه المرحلة أزمة جديدة وخلاف آخر والمتمثل بأزمة المياه (النعمي، ٢٠٠١: ٣٥) (Al-Nuaimi, 2001: 35).

برزت هذه المشكلة ولأول مرة في تموز عام ١٩٢٣ وذلك عندما أفردت اتفاقية لوزان المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا مادة شاملة هي مادة (١٠٩) التي نصت على عدم وجود أحكام مخالفة إذ يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل (دروزة، ١٩٤٦: ٣٥) (Darwaz, 1946: 35). وعندما يكون الاستخدام المائي في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى يسبب تعين حدود جديدة ولدى تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم، ففي عام ١٩٤٦ (\*) عقدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا وقد ألحق لها بموجب المادة السادسة منها ستة بروتوكولات عالج أولها موضوع تنظيم جريان مياه نهر دجلة والفرات مع روافدهما (دروزة، ١٩٤٦: ٣٨) (Darwaz, 1946: 38). مما خلق توتراً حقيقياً ليس فقط بين العراق وتركيا، بل بين العراق وسوريا أيضاً.. حتى بلغ نقص المياه في نهر الفرات حداً كبيراً بسبب العجز في الميزان المائي، فضلاً عن الخلل بين العرض والطلب المتزايد على المياه لذلك حاولت تركيا استخدام المياه كوسيلة للضغط السياسي. فالقضية لا تتعلق فقط بالمياه، بل له صلة وثيقة بالكهرباء والزراعة والثروة الحيوانية (الفضل، جريدة الأخبار العراقية، ٢٠١١: ٤) (Al-Fadl, Iraqi Newspaper, 2011: 4). فالمعروف ان طول نهر الفرات يبلغ ما يقارب (٢٣٣٠) كم

(\*) وقد ألحقت بهذه المعاهدة بروتوكول رقم واحد والذي يتضمن أحكاماً لتنظيم الانتفاع بمياه كل من دجلة والفرات. للمزيد ينظر، (محمد، دون تاريخ: ١١) (Muhammad, undated: 11)

وموزعة كالاتي(٤٤٢) كم في تركيا و٦٧٥ في سوريا و١٢١٣ في العراق، أما نهر دجلة فيبلغ طوله ١٧١٨ كم ويتوزع بين تركيا وسوريا والعراق، مما يعني إن النهرين ينطبق عليهما وصف الأنهار الدولية وليس الأنهار الوطنية (محمد وآخرون، ١٩٨٠: ٥) (Muhammed et al, 1980: 5) واستمرت هذه الأزمة لسنوات طويلة في ضوء الحكومات المتعاقبة في العراق، إذ إن تركيا كانت تبرر بأنها لا تمتلك فائضاً مائياً على الرغم من أن ما تحصل عليه يفوق الحاجة المحلية، ولذلك استمر ملف الموارد المائية بين البلدين تقلبات وأزمات عديدة تمثلت ببناء السدود ومشاريع على نهري دجلة والفرات مما جعل الكثير من الأضرار تعود على العراق والتي انعكست على العديد من مجالاته واضطراره إلى استيراد الكثير من احتياجاته (هيل، ١٩٨٢: ٨) (Hil, 1982: 8). ولهذا فالضرر أضحى لا يعود فقط على العراق، بل على سوريا أيضاً (الخيرو، ١٩٧٥: ٣٩) (Alkhayru, 1975: 39) لاسيما بعد انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب تبلغ ما يقارب الـ(٩٠%) بالنسبة للعراق و(٤٠%) بالنسبة لسوريا.

ومن هنا.. نقول بأن أزمة المياه كانت من أبرز المشكلات التي كانت تواجه العراق والتي استمرت فيما بعد على الرغم من العديد من الاتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ والتي حددت معايير عامة تحكم الانتفاع للأنهار المشتركة (حسن، موارد المياه العربية: صحيفة المتوسط، العدد ٥٠١) (Hassan, Arab Water Resources: The Mediterranean Journal, No: 501). ومن أبرزها تعداد السكان ومساحتها والظروف المناخية والاحتياجات الفعلية من المياه لكل دولة ومدى وجود البدائل في حالة وجود المياه. وعلى الرغم من العلاقات التجارية المتميزة بين العراق وتركيا بقيت الخلافات المائية مثاراً للجدل ولم يتوصل الطرفان إلى تسوية مرضية تضمن حقوقه المكتسبة من تركيا (الربيعي، جريدة الحوار المتمدن: ٤) (Al-Rubaie, the civil dialogue newspaper: 4).

**ب- القضية السكانية :**

بعد إنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ أراد تركمان العراق تركيا بضم ولاية الموصل لتصبح لهم جزءاً من الدولة (جريدة المراقب العراقي، العدد (١١٧٨) في ١٩/٣/٢٠١٥: ٤) (The Iraqi Monitor newspaper, 2015, No: 1178: 4). وفي دستور عام ١٩٢٥ إذ يبلغ عددهم (٥,٠٠٠,٠٠٠) إلى أكثر من (٣) ملايين ويمثلون أكبر جماعة عرقية في العراق وفقاً لتعداد عام ١٩٥٧ والذي يعد التعداد الأخير الموثق والمُعترف به ويعيش أغلبهم في شمال العراق وخاصة في كركوك وجولاء والسعدية وسليمان بيك وأمرلي وكفري وتلعفر والموصل واربيل وانطلاقاً من ذلك ازداد اهتمام الأتراك وبشكل كبير بأوضاع الأقلية التركمانية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ إذ صدرت العديد من الصحف

والمجلات التركية في أنقرة واستتبول والتي راحت تتحدث عن عما كانت تسمية دعم الأتراك إلى كركوك والذين يعانون على حد قولها بالاضطهاد من السلطات العراقية ، حيث نشرت في هذا الشأن العديد من المقالات وبلهجة شديدة إلى أن اترك العراق (محرومون من حقوقهم السياسية وحياتهم الشخصية وحياتهم معرضة للانتهاك من الحكومة العراقية) (لطفي، ٢٠٠٧: ٤) (Lotfi, 2007: 4)، ومن هنا فهذه القضية بقيت شائكة وإن كركوك ذات الأثرية التركمانية تشكل خطأ أحمر إذ ما أقدم أكراد العراق على المطالبة لضم هذه المدينة إلى فدراليتهم خاصة ان المشكلة التي تواجه تركيا في هذا الشأن تكمن بان مدينة كركوك هدف استراتيجي مهم يبعد عن خط الحدود مع تركيا ما يقارب الـ (٣٠٠) كيلومتر (توفيق، جريدة نحن التركمان: ٢) (Tawfik, We Are the Turkmen Newspaper: 2) ... وعلى هذا الأساس تحاول تركيا بين فترة وأخرى الضغط على حكومات العراق بقضية الأقلية التركمانية حتى بعد عام ١٩٥٨ وذلك لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية (موقع الجزيرة نت، العلاقات مع دول الجوار ، ٢٠١٤: ٣) (Al Jazeera Net website, relations with neighboring countries).

### الخاتمة Conclusion:

من هنا نقول بأن التدخل التركي في العراق كانت له أبعاد ودلالات مهمة.. أخذت أطر تاريخية لعل من أبرزها نقطة الانطلاق لهذا الخلاف والمتمثلة بمشكلة الموصل وفشل تركيا الحصول عليها حتى بعد تشكيل لجنة من قبل عصبة الأمم في أيلول عام ١٩٢٤ والتي توصلت إلى أحقية العراق بالموصل وللعديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والاثنية لتعقبها قضايا أخرى مع تعدد الأنظمة الحاكمة في العراق ألا وهي أزمة المياه وما خلفته من توتر حقيقي وأضرار واقعية لحقت بنهر الفرات وعجزه بالميزان المائي فضلاً عن الخلل في العرض والطلب بالتالي قضية أخرى. والتي عدتها تركيا جزء من قضيتها والمتمثلة بالقضية التركمانية إذ راحت في كثير من الأحيان بالحديث عن دعمها إلى كركوك ذات الأقلية التركمانية والتي شكلت بالنسبة لهم خطأ أحمر من منطلق إن كركوك هدف استراتيجي مهم. يبعد عن خط الحدود مع تركيا ما يقارب الـ (٣٠٠) كيلو متر.. فحاولت تركيا ومن خلال هذه القضية الضغط على حكومات العراق المتعاقبة حتى بعد عام ١٩٥٨ وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا جاء بحثنا ليعزز مدى التدخلات التركية في الشأن العراقي من خلال العديد من الاستنتاجات :

١. إن التدخل التركي في العراق.. يعود إلى مدة سابقة والمتمثلة بالحرب العالمية الأولى ولعل أحد انطلاقات هذا التدخل هو مشكلة الموصل وما أعقبها من تطورات ألفت بظلالها بشكل وبأخر على الواقع السياسي العراقي.

٢. على الرغم من أرساء الحدود بين الدولتين إلا أن التدخل التركي بات واضحاً وفي كثير من الأزمات.
٣. كانت أزمة المياه والقضية التركمانية من أبرز القضايا التي كانت تثار بين مدة وأخرى، بشكل تعرض أمن العراق لتهديدات ومخاطر داخلية وخارجية على اعتبار إن كركوك تضم الكثير من التركمان، كما إن تركيا حاولت وفي كثير من الأحيان استخدام المياه كوسيلة للضغط على اعتبار المياه له صلة بالكهرباء والزراعة والثروة الحيوانية .
٤. مثل حلف بغداد عام ١٩٥٥ من أبرز الخطوات التي عززت إطار العلاقات بين البلدين.

#### المصادر:

- أحمد، (دون تاريخ): الجزء الأول، مصر مرتضى للكتاب العراقي، الطبعة الأولى.
- الأدهمي، محمد مظفر (١٩٨٠): الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١، بغداد.
- توفيق، د. صبحي ناظم، رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية - التركية، جريدة نحن التركمان، العدد (١٦٤).
- جريدة المدى العراقية، العدد ٣٢٣٤ في ٢٠١٤/١٢/٧.
- جريدة المراقب العراقي، العدد (١١٧٨) في ٢٠١٥/٣/١٩.
- جريدة المؤتمر العراقية، العدد ٢٩٨٣، في ٥ حزيران ٢٠١٤.
- جواد، سعد ناجي (١٩٩٠): العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، لندن، الطبعة الأولى.
- حسن، فيروز (٢٠٠٦): الأهمية الجيوستراتيجية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية ١٩١٤-١٩٢٤، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة السليمانية، العراق.
- حسن، مرتضى جمعة، موارد المياه العربية: جذور الأزمة وابعادها، صحيفة المتوسط، العدد (٥٠١)، في ٢٠١٠/٢/١٥.
- حسين، فاضل (١٩٦٧): مشكلة الموصل، بغداد.
- خوري، مجيد (١٩٤٦): نظام الحكم في العراق، بغداد، الطبعة الأولى.
- الخيرو، عز الدين (١٩٧٥): الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- دروزة، أحمد عزة (١٩٤٦): تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، الطبعة الأولى.
- دون مؤلف، (١٩٨٣): العراق في التاريخ، بغداد.
- الربيعي، صاحب، حرب المياه بين العراق وتركيا (الدوافع والأسباب)، جريدة الحوار المتمدن، العدد ٢٧١٠ في ٢٠٠٩/٧/١٧.
- رؤوف، عماد عبد السلام (١٩٧٥): الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي، النجف، العراق.
- الزاملي، مروة علي حسين (دون تاريخ): السياسة الخارجية التركية اتجاه المشرق العربي في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
- السبعوي، عوني عبد الرحمن (١٩٧٨): العلاقات العراقية- التركية ١٩٣٢-١٩٥٨ - بغداد.
- شكري، محمد عزيز (١٩٧٨): الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت.
- عبد الحي، أحمد تهامي (١٩٩٧): تركيا وتوسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، تموز، ١٩٩٧، مؤسسة الاهرام، مصر.

- الفضل، د. منذر، حقوق العراق الضائعة، جريدة الأخبار العراقية، العدد (١) في ٢٠/٦/٢٠١١.
- فيبي مار (٢٠٠٣): تاريخ العراق المعاصر، العهد الجمهوري الأول، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر، القاهرة، الجزء الأول.
- فيبي مار (٢٠٠٩): تاريخ العراق المعاصر، العهد الجمهوري الأول، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر، القاهرة، الجزء الثاني.
- لطفي، منال، تركيا من أتاتورك إلى اردوغان، الخوف من تركيا عندما تغضب، الحلقة الثانية عشرة صحيفة الشرق الأوسط في ٢/١١/٢٠٠٧.
- المبارك، صفاء عبد الوهاب (١٩٧٧): انقلاب ١٩٣٦ في العراق (مهداته وحداته، ومتابعته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- مجلة الكاردينينا، العدد (١) في ٢٤ آب/ ٢٠١٣.
- محمد، شيماء عبد الواحد إبراهيم (دون تاريخ): العلاقات العراقية - التركية من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية.
- محمد، صباح محمود، وآخرون (١٩٨٠): السياسة المائتية التركية، بغداد، الطبعة الأولى، العراق.
- معوض، د. جلال عبدالله (١٩٩٨): صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- موقع الجزيرة نت، العلاقات مع دول الجوار (الدوري ٧)، ٢٠١٤.
- النعيمي، أحمد نوري (١٩٧٥): السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد.
- النعيمي، د. جلال (٢٠٠١): حكام العراق، دار النهضة، بغداد، الطبعة الأولى.
- هيل، وليام (١٩٨٢): العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العراقية، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد (٤٥).
- [http://www.moqatel.com/openshove/Behoth/monzmat3/Half\\_Baghdad\\_index.htm](http://www.moqatel.com/openshove/Behoth/monzmat3/Half_Baghdad_index.htm)
- [http://www.gilg.amish.org\[GILGAMISH](http://www.gilg.amish.org[GILGAMISH)